

نواب: الموازنة بشكلها الحالى تزيد الفقراء فقراً.. و من الضروري تحديد هدف منشود للدولار عند ٣٠٠ ليرة

وزير المالية لـ«الوطن»: زيادة الرواتب ليست غائبة عن المذكرة

صرف النائب عمار بكمانة الموارنة العامة
الأداة المحددة للسياسة الاقتصادية العامة
دليل على الكفاءة المهنية لمن وضعها.
ضيقاً إن هذه الموارنة لا تدعوا إلى التفاؤل
وهي متلقية مع إنجازات وطننا في محاربة
لإرهاب. رأى كذلك أن تقرير اللجنة لم يتطرق
إلى التغيير المهم الحاصل في انخفاض سعر
الصرف مقابل الليرة السورية على الرغم من
أن هذه الظاهرة إيجابية إذا تم استخدامها
بشكل عقلاني لتشجيع الإنتاج والمنتجين في
سبيل تحسين الوضع العيشي، داعياً إلى
ضرورة السعي لزيادة الرواتب ووضع
استراتيجية لربط الأجر بالأسعار ومحاسبة
حدثي النعمة والمضاربين والمتاجرين

بالازمة . وبالعودة إلى التقرير تبين أن زيادة العجز في مشروع الموازنة العامة للدولة بمقدار ٥٧,٨٣ مليار ل.س أي بنسبة ٧,٨ بالائمة عن العجز المتوقع في موازنة عام ٢٠١٧ وقد عزت وزارة المالية أسباب زيادة العجز في عام ٢٠١٨ إلى زيادة الاعتمادات المقدرة في مشروع موازنة ٢٠١٨ بمبلغ أكبر من مبلغ الزيادة في الإيرادات العامة المقدرة، نتيجة إظهار بليغ الدعم الاجتماعي المتعلق بالمشتقات النفطية والمقدر بحوالي ٢٥٧ مليار ل.س بينما تم إظهاره في موازنة عام ٢٠١٧، وكذلك صد الاعتمادات الالزامية للتوفيرات الدورية لعاملين ولتوفير فرص العمل الجديدة إضافة الاعتمادات الالزامية لحسن سير العمل في الجهات العامة، كما تم زيادة الاعتمادات المخصصة للمشروعات الاستثمارية نتيجة لحسن الأوضاع الأمنية في ضوء أهمية هذه المشروعات وأولويتها لدفع عجلة الإنتاج الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث قدرت لزيادة في الإيرادات العامة بمبلغ ٤٦٩,١٧ مليار ل.س الأمر الذي جعل العجز المقدر في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ يفوق المتوقع في موازنة عام ٢٠١٧ بمقدار ٥٧,٨٣ مليار ل.س.

إضافة إلى ذلك فإن لجنة الموازنة والحسابات ترى أن الأمر يعود إلى جملة من العوامل الاعتبارات كان لها الدور الكبير في زيادة حجم العجز المقدر في موازنة عام ٢٠١٨ منها على سبيل المثال لا الحصر تعثر وتوقف العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية، وعدم معالجة أوضاعها وحل مشكلاتها في الوقت المناسب ما أدى إلى خروجها عن الخدمة وتوقفها وترافق خسائرها، وعدم الاهتمام في تناول الإجراءات الحاسمة في معالجة أسباب الهدر بكل أشكاله، ومحاربة الفساد والروتين والتسيب والترهل الإداري، وعدم وجود دارات كفؤة تمتلك الخبرة والكفاءة وتنعم بالنزاهة والسمعة الجيدة.



في معظم وزارة الدولة. بينما قال النائب رياض شتيوي: «إن المواطن مل من الأرقام والإحصائيات والوعود وهو يدعوه إلى ضرورة أن تلتزم الموازنة مع إمكانيات وقدرات المواطن وقوت يومه وتوفير فرص عمل وضرورة أن تتحقق الموازنة تحقيق العدالة الاجتماعية». ورأى أن الموازنة بشكلها الحالي تزيد المقراء فقرًا مع غياب رؤى لصلاح السياسات الضريبية منهاً بأن عجز الموازنة هو بالنتيجة عجز المواطن، مطالباً بتحسين الدعم لمختلف شرائح المجتمع وسد عجز الموازنة بالطرق المثلث.

النائب عمار الأسد غلب موضوع أولوية الانتاج على موضوع المطالبة بزيادة الرواتب إضافة إلى دعم الصناعة. بينما رأى النائب شحادة أبو حامد أن التقرير منسجم مع البيانات لكنه بعيد عن الواقع في انخفاض سعر صرف الدولار، ولا يزال التاجر هو المسيطر على السوق، مبيناً أن العبرة في تطبيق وتنفيذ بنود الموازنة ويعول الشعب على الحكومة في إيجاد الحلول الناجعة لمشكلاته المستعصية.

بدوره النائب زيير رمضان قال: «نحن نقول ما نزيد الحكومة تتعذر ما تريده». واصفاً أعضاء المجلس بفرسان كلام.

بدوره قال النائب وائل ملحم: إن بيان الموازنة لا ينسجم مع بيان الحكومة وخاصة في معالجة قضايا مشكلات الحر، والشداء. بينما

الموازنة مختلفة». لات النواب لا شك أنها تعبر عن واطنين الذين انتخبواهم ومن وقارته فيها بعض المصطلحات الفنية التي حاولنا توضيحها، الانتقادات التي وجهت عبرة على معلومات قد تكون غير من المفترض أن يعتمد عليها أن نواب الشعب يعتمدون على ملم للموضوع الذي يتم مناقشته، بحاجة إلى مراكز وإلى أرقام وصول إلى توجيه عام.

حكومة لنا أساسينا ووسائلنا معطيات إضافية ونحن جاهزون الشعب على ما يريدون من وزارات». «نواب الشعب فقد تساءل محمد بتتساعد الحكومة في استقرار علمًا أن المواطن كاد يتفرج بهذا ضروريًا تحديد هدف منشود بيرة لسعر صرف الدولار؟ وهل يتحقق الاقتصاد مقتنع أن الفجوة الرواتب والأجور ردمت؟

النائب وليد درويش إشارة أرقام لجنة موازنة الحكومة لم تقرير الحكومة ذاتها وأصفاً الضئيلة ولم تتجاوزه؛ ٣٥ بالمائة

**بكداش: السعي إلى زيادة الرواتب ومحاسبة
محدثي النعمة والمضارعين والمتاجرين بالأزمـة**

اقتصادية متوازنة. مع إيجاد آلية واضحة للتأمين مورد رزق لكتاب السن والعجزة من ليس لديهم أي مورد رزق ولا يتقاضون أي معاشات تقاعدية.

وطالبت التوصيات بالإسراع في إنجاز الخططات التنظيمية للمناطق كافة واستصدار قانون جديد للاستعمال وتسديد قيمة الأراضي المستملكة لمصلحة إدارات ومؤسسات الدولة بالأسعار الحقيقة وإعادة النظر في الاستثمارات التي لم تستخدم بعد حسبما خطط لها في مشروعات الاستعمال وتطبيق القوانين والأنظمة الناظمة لها، إضافة إلى العمل على تحصين الأموال العامة للدولة من التعديات وال مباشرة في تحديد مناطق السكن العشوائي في القطر، وضرورة إعادة الإعمار بالاعتماد على الإمكانيات الوطنية المتاحة وبمساعدة الدول الصديقة والشقيقة التي وفقت إلى جانبنا وناصرت قضائياً في المحافل الدولية، وضرورة استصدار نظام أتعنة موحد ليشمل عمل الوزارة الواحدة والجهات التابعة لها للالتزام به بحيث يكون هناك بيئة برمجية موحدة يتقيّد بها الجميع.

ولدى سؤال «الوطن» وزير المالية مأمون حمدان عن طلاب نواب الشعب ونظرتهم للتوصيات والتي تركزت على تحسين الوضع المعيشي وزيادة الرواتب قال: «إن الحكومة ليست غائبة عن الموضوع لكن النظرة تختلف

وتحتاج إلى توجيه الإنفاق العام الاستثماري للقطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة بشكل يسهم في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الكلي وتشغيل الأيدي العاملة وتحقيق معدلات نمو

وضرورة ربط الأجر بالإنتاج وتحفيز المنتجين والعامل وال فلاحين وصغار الكسبة وإيجاد آلية تربط بين الأجور والأسعار، والأهم إعادة النظر بالسياسات الضريبية المعول بها في القطر لأنها لم تعد تنسمج مع الواقع الاقتصادي الحالي، والإسراع بإعداد نظام ضريبي جديد ويعن حالات التهرب الضريبي ويمد جسور الثقة بين المواطنين والدولة ويؤمن مورداً حقيقياً لخزانتها، وتعيّن ثقافة الوعي الضريبي.

وتضمنت أيضاً ضبط وترشيد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإداري غير المنتج، واتخاذ الإجراءات الالزمة كافة لمعالجة أسباب الهدر بكل أشكالها واستصدار التشريعات الضرورية للحد من الفساد والروتين والتسيب والترهل الإداري، والعمل على تعديل قانون العقود بما ينسجم والتحولات الاقتصادية الجديدة والظروف الاستثنائية الحالية مع التأكيد ضرورة الالتزام بالمدد العقدية لإنجاز المشروعات الاستثمارية التي تنفذها الشركات الإنسانية العامة والتأكد محوريّة الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وتفعيل التشاركيّة وفق أسس وطنية واضحة.

إضافة إلى توجيه الإنفاق العام الاستثماري للقطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة بشكل يسهم في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الكلي وتشغيل الأيدي العاملة وتحقيق معدلات نمو

توصية بإحداث مؤسسة الشهيد

عرض رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسن حسون التوصيات العامة الموجهة إلى رئاسة مجلس الوزراء لتقدير لجنة المراقبة والحسابات المتعلقة بمشروع قانون المراقبة العامة للدولة لـ ٢٠١٨، وذلك خلال جلسة مجلس الشعب يوم أمس، التي تضمنت بداية ضرورة التصدي بحزم لموضوع غلاء الأسعار والضرر بيد من حديد لكل من تسول له نفسه التلاعب بالأسعار أو استعمال الغش أو التزوير في تواريخ انتهاء صلاحيات المواد أو الاحتكار أو التغيير في الموصفات، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والاستمرار في تأمين الاحتياجات الأساسية بالأسعار المناسبة وتوفير الرعاية الصحية والطبية.

إضافة إلى تعزيز مقومات الصمود للاستمرار في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار والاهتمام بجرحى الجيش والقوات المسلحة وتأمين مستلزماتهم، إلى جانب ضرورة زيادة الرواتب والأجور ومتطلباتها لجميع القوى العاملة في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وأسر الشهداء وإيجاد فرص عمل لكل عسكري مضى على وجوده في الخدمة الاحتياطية مدة عامين.

وتضمنت التوصيات العمل على إحداث مؤسسة عامة تسمى «مؤسسة الشهيد» تعنى باحتياجاتهم ومتطلباتهم، واستصدار طابع بقيمة خمس وعشرين ليرة سورية تحبىي مصلحة هذه المؤسسة كي تشكل مورداً حقيقياً للعناية بأسر الشهداء وذويهم والعمل بشكل جدي على إيجاد حل لل العسكريين الاحتياطيين الذين مضى على وجودهم في الخدمة الاحتياطية أكثر من سبع سنوات وضرورة تحديد مدة الخدمة الاحتياطية، وضرورة معاملة شهداء وجرحى القوات الريفية معاملة الجيش والقوات المسلحة ياعفافهم من الرسوم والطوابع واستيعاب جري الجيش والقوات المسلحة في الوظائف الحكومية من نسبه عجزهم ٧٠ بالمئة فما دون، والإسراع في تسوية ومعالجة أوضاع الموقوفين والمفقودين وتعزيز نهج المصالحات الوطنية حفاظاً على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة دعم قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وتأمين مستلزماته إضافة إلى دعم القطاع الصناعي وحل مشكلاته و توفير مستلزماته ومنحه المرؤنة والتسهيلات الالزامية، وحماية الإنتاج الوطني، وإقامة الصناعات التحويلية التي تناسب وتوفر المواد الأولية الموجودة في القطر والعمل على إيجاد أسواق خارجية لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني.

لتعاونية.. ومدير «الزراعي»: مطلب غير واقعي

اتحاد الفلاحين يطالب بشطب ديون الجماعات

الدولار يلامس ٤٢٢ ليرة في «السوداء» «مداد»: الانخفاض ضربة قاسية للمضاربين

ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة في السوق الموازية «السوداء» يوم أمس إلى مستوى بين ٤١٥ و٤٢٢ ليرة سورية، بعد أن كسر حاجز الـ ٤٠٠ ليرة سورية في السوق الموازية خلال بعض التعاملات وفي بعض المناطق في وقت سابق الأسبوع الماضي، الأمر الذي رأى فيه مركز دمشق للابحاث والدراسات «مداد» صدمة وتخططاً كبيراً في السوق، وضررية قاسية للمضاربين، ولكن سرعان ما بدأ السعر بالاستقرار والتعافي قليلاً.

وبحسب «مداد» انقسم المحللون بين مجموعتين، المجموعة الأولى تعتبر أن هناك مغalaة في سعر الصرف وهو إجراء خاطئ والهدف منه كان توجيه ضربة قوية للمضاربين في السوق، أما المجموعة الثانية فاعتبرت أن هناك عوامل اقتصادية وسياسية حقيقة دفعت المركزي للقيام بهذا التخفيف، ومنها زيادة تدفقات العملات من الخارج وسط حالة من القلق تسود المتعاملين في بعض دول الخليج العربي والحديث عن هجارة رؤوس الأموال منها، وهناك عودة لبعض الأصدقاء

تمه، وهناك عودة بعض الأرصدة
المهمة نسبياً وبالقطع الأجنبي مع
الأفراد واستثمرين السوريين العائدين
إلى الوطن، ووجود تحسن حقيقي
وملحوظ بالإنتاج المحلي.
كما يضاف إلى ذلك الدعم الذي تلقته الليرة
السورية من تحسن المناخ السياسي
والأمني المحيط بظروف الأزمة
السورية، وخاصة بعد زيارة السيد
الرئيس بشار الأسد للرئيس الروسي،
المترافق مع قمة سوتشي التي جمعت
رؤساء دول روسيا وإيران وتركيا.
وهذا إلى جانب استمرار تسجيل الدولار
الأمريكي مستويات منخفضة جديدة
مقابل العملات العالمية الرئيسية. كل
هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تحسن
كبير في سعر صرف الليرة السورية
 أمام الدولار الأمريكي الأمر الذي
خلق موجة من عمليات البيع خوفاً من
تهاوى سعر صرف الدولار الأمريكي إلى

١٤ بالمئة من ديون «الزراعي» المتهدّة في المناطق الآمنة تمت استعادتها



تعود أسباب تعثر بعض الفلاحين لرغبتهم في عدم تسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم. وحول ما يتم الحديث عنه في أروقة اتحاد الفلاحين حول الرغبة في الوصول لعدم (شطب) الديون القديمة على الفلاحين بين أن ذلك يحتاج إلى نص تشريعي ولابد من البحث فيه بروبية وخاصة أن أصل هذه الديون وداعم وأموال مودعة لدى المصرف الزراعي ولابد من الحفاظ عليها وعلى حقوق المودعين. لكن عماد أكد أن هوية المصرف الزراعي يجب أن تبقى خدمية وتلبي احتياجات الزراعة والفالحين لجهة توفير التمويل، معتبراً أن الزراعة هي الرافعة الأساسية في الاقتصاد الزراعي ولابد من دعمها وتوفير كل متطلباتها بما فيها الجانب المالي، وبيناء عليه فإن استمرار المصرف الزراعي بطابع خدمي يمكنه من توفير شمولية أكبر وأوسع من الخدمات لل فالحين بطريقة ميسرة وهو الحلقة الأهم من دو، المصرف الزراعي التعاوني.

الذين من الفلاحين عبر مبدأ التكافل من، غير كاف لحل المشكلة، وهو ما رفع مذكرة لرئيسة الحكومة لعرض فيها، مبيناً أن الحكومة وجهت تم عقد مؤخراً ضم اتحاد الفلاحين الزراعي والمصرف الزراعي للنظر قضية والبحث عن حلول لها، مبيناً أن لديون التي يتحدث عنها الاتحاد تعود قبل الأزمة وبلغ عمرها أكثر من سنوات، وبات من الضروري معالجتها في هذه المشكلة، على حين أوضح أن لدى الفلاحين خلال سنوات الأزمة تسديد المستحقات المالية للمصرف تعود لعوامل مختلفة ولابد من النظر مع كل عامل منها بما يناسبه بل حيث تعثر بعض الفلاحين بسبب ف الأمنية التي درات حول أماكن الزراعي في حين تعثر البعض الآخر ظروف الحفاف وفشل المحصول، كما

وأن المصرف لديه عدة آليات تمكنه من تنفيذ منظومة عمله الخاصة بالتعامل مع الجمعيات التعاونية من دون الوصول إلى حالة إبطال مبدأ التضامن والتكافل المعمول به لدى الجمعيات التعاونية، وخاصة التي تشتكى من عدم تسديد بعض أعضائها لذم مرتتبة عليهم، حيث يلزم هذه المبدأ تحصيل هذه الديون والذمم من أعضاء الجمعية بالعموم.

ويرى زيدان أن الديون التي حصلت عليها الجمعيات وفق هذا المبدأ لا بد أن تسدد، وخاصة أن هناك اتفاقاً مع اتحاد الفلاحين (الاتفاق الإداري) يسمح بأن يكون السندي أو التكافل بين عدد محدد من أعضاء هذه الجمعيات.

وفي رأي اتحاد الفلاحين مغایر لذلك بين رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام خطار عمار أن ما يتحدث عنه المصرف حول الاتفاق الإداري وقدره على حل ومعالجة

شكف مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن إجمالي الديون المنثورة لدى المصرف في المناطق الآمنة نحو ٦ مليارات ليرة تم تسديده نحو ٣,٩ مليارات ليرة منها وهو ما يمثل ٦٤ بالمئة من قيمة هذه الديون.

وبحول بعض المطالبات التي يصرح بها اتحاد الفلاحين حول إيجاد صيغة للتعامل مع الديون المتراءكة على الجمعيات الفلاحية التعاونية منذ وقت طويل وصولاً إلى عدم (شطب) هذه الديون بين زيدان أن هذا الملف ما زال يتبع عبر مذكرة في وزارة الزراعة، موضحاً أن شطب الديون هو أمر غير وارد وغير واقعي، ولا يمكن تنفيذه وأن اتحاد الفلاحين لم يطلب ذلك رسمياً من المصرف، مشيراً إلى أن هذه الديون المتراءكة بالمحصلة هي أموال المدربين ومن غير الممكن شططها،

استجابة لـ«الوطن» .. مولات دمشق في قبضة التموين

على خلفية ما نشرته صحفة «الوطن» منذ أيام حول أسعار الألبسة غير المنطقية بأسواق الشعalan وبعض المولات في دمشق والتلاعب باللصاقات وبلد المنشآ، جاء الرد من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعلى لسان معاون الوزير جمال شعيب بالتحرك السريع لمتابعة الأمر، إذ أكد شعيب لـ«الوطن» بعد النشر أنه تم تشكيل لجنة لتقطيم دوريات يومية مهمتها ضبط الأسواق وعملية التلاعب بالبيع واستغلال المستهلك، مؤكداً تسجيل مجموعة ليست قليلة من المخالفات وفقاً لنتائج الجولات التي نفذتها «الوطن» من باب متابعة السوق والأسعار على أبواب الموسم الشتائي، وذلك بتوجيه من الوزير وإشراف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الوزارة.

ويحسب بيانات الوزارة «حصلت «الوطن» على نسخة منها» فقد وصل عدد الضبوط العدلية المنظمة بخصوص الألبسة ما يقارب ١١٣ ضبطاً، توزعت بين أسواق الصالحية والحرما والشعalan الذي كان له النصيب الأكبر، حيث دارت مجمل المخالفات بين عدم الإعلان عن الأسعار والإعلان بسعر زائد وعدم إبراز الفواتير، فيما أشار مصدر مسؤول في الضابطة التموينية بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى أن اللجنة المسؤولة سحبت من الأسواق ٩ عينات للدراسة السعرية من الألبسة المختلفة المعروضة بسعر مرتفع خلال شهر تشرين الثاني فقط.

أما فيما يتعلق بوجود ألبسة تركية في أسواق دمشق فقد كشف مصدر في وزارة التموين لـ«الوطن» عن تلاعب تجار ببطاقة بيان بضائعهم عند دخولها إلى سوريا بغير بلد المنشأ فتحمل بيانات وفاتير على أنها بضائع سورية ليؤكد تلاعب التجار وعدم القدرة على وضع اليد عليهم وهذا «ما كشفته جولتنا في الأسواق، حيث لم يتبين وجود ألبسة تركية».